



الحكومة الليبية الانتقالية

قرار مجلس الوزراء  
رقم (٢٢٦) لسنة ٢٠١٢ ميلادي  
باعادة تنظيم صندوق الضمان الاجتماعي

مجلس الوزراء

- بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري.
  - وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتها.
  - وعلى القانون رقم (13) لسنة 1980 ميلادي، بشأن الضمان الاجتماعي، وتعديلاته والواح الصادرة بمقتضاه.
  - وعن القانون رقم (20) لسنة 1998 ميلادي، بشأن صندوق الرعاية الاجتماعية المعدل بالقانون رقم (10) لسنة 2000 ميلادي.
  - وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010 ميلادي، بشأن إصدار قانون علاقات العمل، ولائحته التنفيذية.
  - وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة "سابقاً" رقم (414) لسنة 2007 ميلادي بتقرير بعض الأحكام في شأن تنظيم إدارة صندوق الضمان الاجتماعي.
  - وعلى قرار المجلس الوطني الانتقالي رقم (184) لسنة 2011 ميلادي، بشأن اعتماد الحكومة الانتقالية.
  - وعلى ما قرره مجلس الوزراء في اجتماعه العادي الحادي عشر لسنة 2012 ميلادي.

جذب

(1) مادہ

تعريفات

يقصد باللألفاظ الواردة فيما ينوي المعانى المقابلة لها أينما وردت بالقرار:  
الصندوق: صندوق الضمان الاجتماعى.

**المجلس**: مجلس الإشراف والمتابعة على أعمال الصندوق.

الجلس، مجلس الادارة والمتابعة عن أعمال الصندوق.

**رئيس المجلس:** رئيس مجلس الإشراف والمتابعة على أعمال الصندوق.

**رئيس مجلس الإدارة :** رئيس مجلس الإدارة الصندوق الضمان الاجتماعي.

المدير العام : المدير العام نصيحتكم الضمان الاجتماعي .

# الحكومة الليبية الانتقالية

ديوان رئاسة الوزراء



## مادة (2)

تحل تسمية (صندوق الضمان الاجتماعي) محل تسمية (صندوق التقاعد) أينما وردت في اللوائح والقرارات التنفيذية ويكون الصندوق هيئة عامة لها الشخصية الاعتبارية والذمة المائية المستقلة يتبع وزارة الشؤون الاجتماعية ويدار وفقاً لأحكام هذا القرار.

## مادة (3)

يكون المقر الرئيسي للصندوق وموطنه القانوني في مدينة (بنغازي) بليبيا ويجوز أن تكون له فروع أو مكاتب في مناطق أخرى حسب الحاجة، يصدر بها قرار من مجلس الإدارة.

## مادة (4)

يدار الصندوق بمجلس إدارة يتكون من كل من:

- |       |   |
|-------|---|
| رئيسا | 1. رئيس مجلس الإدارة والمدير العام                  |
| عضو ا | 2. مدير عام مساعد                                   |
| عضوا  | 3. مندوب عن وزارة المالية (بدرجة مدير عام)          |
| عضوا  | 4. مندوب عن وزارة الصحة (بدرجة مدير عام)            |
| عضو ا | 5. مندوب عن وزارة العمل والتأهيل (بدرجة مدير عام)   |
| عضو ا | 6. مندوب عن وزارة الدفاع                            |
| عضو ا | 7. مندوب عن اتحاد عام غرف التجارة والصناعة والزراعة |
| عضو ا | 8. مندوب عن رابطة المتقاعدين                        |
| عضو ا | 9. مندوب عن الاتحاد المعنى بالعمال                  |

ويشترط أن يكون الأعضاء من لهم خبرة ودرأية بالعمل الضماني ويصدر بتسمية مجلس إدارة الصندوق قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض من وزير الشؤون الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

## مادة (5)

يتولى مجلس الإدارة المهام والاختصاصات المتعلقة بتسهيل أعمال الصندوق وتنفيذ أحكام قانون الضمان الاجتماعي رقم (13) لسنة 1980 ميلادي، المتعلقة بمجال عمله وله على وجه الخصوص القيام بما يلى:



1. اقتراح السياسات والأنشطة الالزامية لتسهيل شؤون الصندوق.
2. اقتراح التوائح والقرارات الالزامية لتنفيذ قانون الضمان الاجتماعي ذات العلاقة بعمل الصندوق.
3. إصدار اللائحة الداخلية لمجلس الإدارة.
4. تسمية مدراء الفروع والإدارات والمكاتب و مجالس ادارة الشركات التابعة للصندوق.
5. إصدار القرارات المتعلقة بمنع المكافآت والمزايا والبدلات لموظفي الصندوق طبقاً لطبيعة عملهم ووفقاً للضوابط التي يحددها المجلس.
6. تقديم تقارير دورية عن نشاط الصندوق للمجلس.

(6) مادة

يتولى رئيس مجلس الإدارة تسهيل الصندوق وفقاً للتشريعات ذات العلاقة وله على وجه الخصوص القيام

بما يلي:

1. إعداد مشروع الميزانية والحساب الختامي وعرضهما للاعتماد.
2. اقتراح مدراء الفروع والإدارات والمكاتب و مجالس الشركات التابعة للصندوق.
3. التوقيع على العقود والاتفاقيات المتعلقة بمجال اختصاص الصندوق بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
4. أي مهام أخرى يكلف بها من قبل المجلس أو مجلس إدارة الصندوق.

(7) مادة

يتولى المدير العام الإشراف على العمل اليومي بالصندوق وله على الأخص القيام بما يلي:

1. القيام بالشؤون الوظيفية للموظفين وفقاً للنظم والتشريعات النافذة.
2. توقيع القرارات الدالة في اختصاصه.
3. المساهمة في إعداد مقترن الميزانية والحساب الختامي للصندوق.
4. إعداد الملاك الوظيفي والهيكل التنظيمي وعرضه للاعتماد.
5. تمثيل الصندوق في علاقات مع الغير وأمام القضاء.

(8) مادة

اختصاصات المدير العام المساعد:

1. تنفيذ قرارات مجلس إدارة الصندوق.
2. إصدار أوامر الصرف من الاعتمادات المخصصة في الحدود التي تبينها التوائح المنظمة.

# الحكومة الليبية الانتقالية

ديوان رئاسة الوزراء



3. معاونة المدير العام في مباشرة اختصاصاته ويحل محله عند غيابه.
4. الإشراف المباشر على بعض الإدارات أو الفروع.
5. ما يكلف به من قبل مجلس الإدارة من اختصاصات.

مادة (9)

يكون للصندوق مجلس يتولى الإشراف والمتابعة على أعماله يتكون من :

1. وزير الشؤون الاجتماعية رئيسا.
2. وكيل وزارة المالية عضوا.
3. وكيل وزارة العمل والتأهيل عضوا.
4. رئيس هيئة التنظيم والإدارة برئاسة أركان الجيش الليبي عضوا.
5. رئيس اتحاد عام غرف التجارة والصناعة والزراعة عضوا.
6. رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للصندوق عضوا.

مادة (10)

يكون للمجلس أمين سر يصدر بتعيينه قرار من رئيسه يتولى الإعداد لاجتماعات المجلس وتدوين محاضره وإعداد الإجراءات التنفيذية الخاصة بها وغير ذلك من الإجراءات التي يكلف بها من قبل رئيس المجلس.

مادة (11)

يعقد المجلس اجتماعاته مرة في السنة او كلما دعت الحاجة لذلك.

مادة (12)

يختص المجلس بما يلي:

1. الإشراف على الصندوق ومتابعة أعماله.
2. اعتماد الهيكل التنظيمي والملاك الوظيفي والنواحي المنظمة لعمل الصندوق.
3. مراجعة واعداد النواحي التنفيذية المتعلقة بقانون الضمان الاجتماعي رقم (13) لسنة 1980 ميلادي وتعديلاته، ذات العلاقة بعمل الصندوق وإحالتها لمجلس الوزراء للاعتماد.
4. اعتماد القرارات التنفيذية الخاصة بالصندوق وإقرار الأنشطة وأعمال المراكز المشتركة بالصندوق وفقا لما تفرضه التشريعات النافذة.

# الحكومة الليبية الانتقالية

ديوان رئاسة الوزراء



5. مراجعة نتائج تقييم المركز المالي في ضوء الدراسة الافتuarية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها وإحالة ما يتطلب إلى مجلس الوزراء للاعتماد.
6. إبداء الرأي في مشاريع التشريعات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بعمل الصندوق وإحالتها إلى مجلس الوزراء.
7. إحالة تقارير دورية عن نشاط الصندوق للجهات ذات العلاقة.
8. اقتراح تسمية رئيس وأعضاء مجلس إدارة الصندوق.
9. اعتماد الميزانية العمومية والحسابات الختامية للصندوق.
10. مراجعة واعتماد الميزانيات الاستثمارية الخاصة بالصندوق.
11. أي مهام أخرى يكلف بها من قبل مجلس الوزراء أو وزير الشؤون الاجتماعية.

مادة (13)

تسري على الصندوق أحكام قانون الضمان الاجتماعي المشار إليه والقوانين المتعلقة به واللوائح والقرارات الصادرة بمقتضاه وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القرار.

مادة (14)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وينفي كل حكم يخلفه، وعلى الجهات المعنية تنفيذه.

مجلس الوزراء



صدر في ١٥٢ / جب / ١٤٣٣ هجري  
الموافق ٢٣ / ٥ / ٢٠١٢ ميلادي  
طرابلس / م.ع. ٤٤٠ (٩) سمير